المنادى الشبيه بالمضاف
من تنظير النحاة إلى الاستعمال

د. أحمد عثمان ناجي المخلافيّ
أستاذ النحو والصرف المساعد. جامعة تعز
سامي محمد نعمان
باحث دكتوراه. جامعة الملك سعود. الرياض

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة مفهوم المنادى الشبيه بالمضاف في النحو العربي، وإمكان إدخال وظائف نحوية أخرى، كالمنادى النكرة الموصوفة، ونداء المعطوف عليه وغيرهما ضمن هذا المفهوم أو ضمن هذا النوع من النداء، إذا رمنا التحديد أكثر. وسيبويه، صاحب أقدم مدونة نحوية عربية وصلت إلينا، ألمع إلى ذلك بوضوح؛ غير أن هذا الإلماع لم يتنبه إليه إلا قليل من النحويين كالرضي والشاطبي. والإشكال الذي يرد في هذا الموضوع هو أن النحاة العرب قالوا بأن المنادى النكرة المقصودة يبنى على الضم، غير أننا لا نلبث أن نكتشف أن المنادى النكرة المقصودة يعرب أحيانًا، في نحو: (يا عظيمًا يرجى لكل عظيم). وهنا يخرج النحويون بقاعدة أخرى أو استثناء وضعوه لتستقر لهم قواعدهم المعيارية التي تواضعوا عليها، جِماعُه أن النكرة المقصودة إذا نعتت أعربت. على أن البحث الحالي لا يرتضي هذا التخريج أو الاستثناء، وبدلًا من ذلك يُسلك مثل هذه الحالة ضمن المنادى الشبيه بالمضاف. ولتحقيق هدف البحث، فإنه سيتبع المنهج الوصفي، وسيركز على أداتيه: التحليل والاستقراء. ويخلص البحث إلى أن المنادى الشبيه بالمضاف لا تحكمه علاقة العامل والمعمول فقط، بمعناها الضيق، بل تحكمه أسباب أو علاقات أخرى غير الأثر الإعرابي سنشير إليها في أعطاف هذا البحث؛ ومن ثم تتعدد صور المنادى الشبيه بالمضاف، فيدخل فيه المنادى المنعوت والمنادى المعطوف بشروط معينة، والمنادى المميز، وغير ذلك مما سيبينه البحث.

الكلمات المفتاحية:

منادى، شبيه بالمضاف، تنظير، النحاة، الاستعمال.

A Semi-Genitive Vocative: From Grammarians' Theorization to Use

Sami Mohammed Noman

A PhD Fellow at Faculty of Humantrain and Social Studies, King Saud University

Abstract

This study aimed to show the semi-genitive vocative in the Arabic grammar, and, *if possible,* include other grammatical functions (e.g., indefinite adjectival vocatives, coupling vocatives, etc.) within its paradigm. Although Sibawih, the author of the oldest Arabic grammatical corpus, alluded this clearly, none paid attention to that except few grammarians (e.g., Al-Radhi and Al-Shatebi) only. Nevertheless, the problem of this topic is that Arab grammarians argued that an intentional indefinite vocative may end with the vowel [u] *(thammah*) but, we explored, it may sometimes be declined as in "*Ya adhiman yorga lekul adhimen"*. On this base, the grammarians introduced a another rule or exclusion to confirm the standard rules they agreed upon, stating: "if an intentional indefinite noun is described, it becomes declined". However, this research did not support this elicitation or exclusion; rather, it considered it as a semi-genitive vocative. To achieve the objective of this research, a descriptive approach, of both inductive and analytical techniques, was used. Accordingly, the study concluded that a semi-genitive vocative cannot be affected by a merely relationship between passive and active operatives; rather, it is affected by causes other than declension, as shown in this research. This, in turn, renders a semi-genitive vocative show various forms such as adjectival vocatives and coupling vocatives, based on certain conditions, marked vocatives, etc.

Keywords: Semi-Genitive Vocative, Intentional Indefinite Vocative, Adjectival Vocative, Coupling Vocative, Adverbial Vocative, Marked Vocative.

مقدمة

في التقاليد السائدة في النحو العربي ينقسم النداء إلى خمسة أنواع: المنادى المفرد العلم، والمنادى المضاف، والمنادى الشبيه بالمضاف، والمنادى النكرة المقصودة، والمنادى النكرة غير المقصودة. هذا التقسيم الخماسي لأنواع المنادى لا يكاد يتخلف من حيث العموم لدى السواد الأعظم من النحويين عبر العصور؛ وعندما يظهر ما يهدد هذه القسمة المعيارية الصارمة فإنهم يتلمسون لذلك بعض التأويلات والتعليلات التي تحافظ على المعيار أو القانون المعياري الصارم الذي اصطنعوه وتواضعوا عليه، كما سنرى. وأيًا يكن، فلكل نوع من هذه الأنواع حكم، فالمنادى المفرد والمنادى النكرة المقصودة يبنيان على الضم أو على ما ينوبه، والمنادى المضاف والشبيه بالمضاف يعربان بالفتح أو ما ينوب عنه، ومثلهما المنادى النكرة غير المقصودة. مع بعض التفصيلات في بعض الجزئيات التي لا تمس هذا التقسيم الخماسي. على أن هذا البحث يناقش المنادى الشبيه بالمضاف من حيث مفهومه ويبحث في إمكان إدخال بعض أنواع النداء الأخرى فيه في بعض الحالات، وهو ما يعني أن أنواع النداء ستقل، على النحو الذي سيتضح في هذا البحث.

المشكلة وتحديدها

إن الإشكال الذي يعرض في هذا النوع من النداء، هو أن النحاة قرروا أن المنادى النكرة المقصودة يبنى على الضم، غير أننا لا نلبث أن نجد منادى نكرة مقصودة وقد أعرب في كلام فصيح، وهنا يطرأ السؤال: إذا كانت النكرة المقصودة تبنى على الضم، فلماذا تعرب في بعض النصوص القديمة الفصيحة؟ وهل لهذه الحالة اطراد وفق شروط معينة؟ وهل يمكن أن ندرج هذه الحالة ضمن نوع آخر من أنواع النداء غير النكرة المقصودة؟ هل يمكن أن ندرجه ضمن نوع المنادى الشبيه بالمضاف، مثلًا؟ أين وجه هذا الشبه تحديدًا؟ ولنكثف السؤال على هذا النحو: كيف عالج القدماء هذا الإشكال؟

على أن ثمة إشكالًا أيضًا لهذا الإلحاق جِماعُه أن النحويين انطلقوا في أثناء مناقشتهم للمنادى الشبيه بالمضاف من فكرة العامل والمعمول، أو التأثير والتأثر الإعرابي، يقول ابن الخباز: "وإنما سمي هذا مشابهًا للمضاف، لأنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل في المضاف إليه ولم يبن، لأنه عامل فيما بعده فجرى مجرى المضاف"[1]. لذا رأينا أمثلتهم، في الغالب الأعم، من هذا النوع. أما من حيث الجانب المفهومي فقد عرَّفوا الشبيه بالمضاف بأنه: ما اتصل به شيء من تمام معناه. أي ما لا يتم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه، أي إن معناه يتوقف على ما بعده، كتوقف المضاف على المضاف إليه[2]. وهو مفهوم يتجاوز تلك الأمثلة التي تصدر عن مفهوم أو فكرة العامل والمعمول.

ويفترض هذا البحث أن المنادى النكرة المقصودة في حالات معينة أدنى إلى المنادى الشبيه بالمضاف؛ هذه هي الفكرة التي يسعى البحث الحالي إلى التحقق منها.

---

[1] ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط2، (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2007م) : 319.

[2] الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري، الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية، ط1، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1990م) : 339.

تمهيد

يذهب علماء البصرة إلى أن المنادى النكرة المقصودة إذا وصف بمفرد اختير إعرابه نصبًا، نحو: (يا رجلًا كريمًا أقبل)، ويجوز (بناؤه) ، نحو فقط: (يا رجلُ كريمٌ أقبل)؛ ويجب إعرابه إذا وصف بجملة أو شبه جملة، وجوز الكسائي فيه النصب والضم، أي الإعراب والبناء، وفصّل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد من الصفة إليها ضمير غيبة، كما في: يا رجلًا ضربَ زيدًا، والضم إذا كان ضمير خطاب، مثل: يا رجلُ ضربتَ زيدًا[3]. هذا، وثمة نحويون آخرون لهم آراء مغايرة لهذا الذي أشرنا إليه هنا، وسنشير إليهم ونحن نمضي في مناقشة هذه المسألة في تضاعيف هذا البحث.

وأيًا يكن، فالمبرد، وهو من نحاة البصرة المتقدمين، يشير إلى أن النكرة المقصودة (إذا نوديت) أعربت، كما يعرب المنادى المضاف، يقول: "فإذا قلت: (يا عبد الله) فقد وقع دعاؤك بـ(عبد الله) فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك، وكذلك كل ما كان نكرة نحو: (يا رجلًا صالحًا)، و(يا قومًا منطلقين)، والمعنى واحد"([4])، على أن المبرد هنا عمم اسم النكرة، إذ لم يحدد نوعها؛ كما أنه مثل لها وهي موصوفة. وكان الخليل أشار إلى أن النكرة إذا نعتت نصبت، وسننقل كلامه على طوله للدلالة على أنه قصد النكرة قصدًا عامًّا، وأن المعوَّل عليه في هذا الحكم عنده هو الوصف، يقول: "والنصب من نداء النكرة الموصوفة قولهم: (يا رجلًا في الدار)، و(يا غلامًا ظريفًا)، ونصبت لأنك ناديت من لم تعرفه فوصفته بالظرف، ونحوه قول الله تبارك وتعالى في يس: ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾

وقال الشاعر:

فيا راكبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ من نجرانَ أنْ لا تلاقيا

وقال آخر:

فيا ساريًا بالليل لا تخشَ ضلَّةً ... سعيدُ بنُ سلمٍ ضوءُ كل بلاد

وقال آخر:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ للعين عَبْرَةً ... فماءُ الهوى يرفَضُّ أو يترقْرَقُ

وقال آخر:

فيا موقدًا نارًا لغيرك ضوؤها ... ويا حاطبًا في غير حَبْلِكَ تَحْطُبُ

فنصب راكبًا وساريًا وموقدًا ودارًا لأنها نداء نكرة موصوفة".[5]

وهنا لنا وقفات مع هذا النص المهم: الأولى- يفترض الخليل أن المتكلم نادى من لم يعرفه فوصفه بالظرف ونحوه، وكل الأمثلة التي مثل بها في هذا الباب من هذا النوع. وكأنه لا يجيز نداء النكرة إلا إذا وصفت، في هذا النص على الأقل. علمًا أن بعض العلماء لا يجيز نداء النكرة غير المقصودة، وهو مذهب بعض العلماء كالمازني والفراء والكسائي وعامة الكوفيين.[6]

---

[3] () الأهدل، الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية : 336.

[4] () المبرّد، المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة (ط2-1979م) : 4/ 202.

[5] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط، (د.م: د. ن، 1995م) : 80-81.

[6] الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م) : 4/ 2183-2184.

الثانية– يمثل الخليل بأمثلة تدخل في نوع الشبيه بالمضاف، مثل: "يا حسرة على العباد" وأدارًا بحزوى...

الثالثة– يدخل الخليل النكرة المقصودة التي وصفت ضمن المنادى المعرب، أدارًا بحزوى... لأن الشاعر هنا يخاطب دارًا معروفة لديه، ولكنه نصب من أجل الوصف.

الرابعة– يدخل الخليل المنادى الموصوف الذي حذفت صفته في هذا النوع أي المنادى المنصوب. وسيأتي أن هذا مذهب الكوفيين. ويترجح لدينا أن الخليل قصد النكرة، سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة إذا قيدتا بالوصف ضمن المنادى المعرب، ويؤيد هذا الفهم أنه ذكر النكرة المبنية بعد ذلك، ومثل بأمثلة لها غير موصوفة. يقول: "وأما قول الأعشى:

قالت هريرةُ لمَّا جئتُ زائرها وَيْلي عليكَ ووَيْلي منكَ يا رجلُ

وقول كُثيِّر:

ليتَ التَّحيّةَ كانت لي فأشكرَها مكانَ يا جملٌ حييتَ يا رجلُ

فرفع (رجلًا) وهو نكرة وإنما رفعه لأنه قصده فسماه بهذا الاسم فكأنه جعله معرفة".[7]

ونلحظ أن هذين العالمين – الخليل والمبرد– يحافظان على مصطلح المنادى (النكرة)، وأنها إذا وصفت أعربت. ويحاجج هذا البحث في أن النكرة، في مثل هذه الحالة، حريٌّ بها أن تدخل ضمن مفهوم المنادى الشبيه بالمضاف.

ولتجلية الموضوع على نحو أوضح، نشير أولًا إلى مفهومي المنادى النكرة المقصودة، والمنادى الشبيه بالمضاف؛ كونهما نقطة الارتكاز في هذا البحث.

أولًا– المنادى النكرة المقصودة:

تعرف كتب النحو القديمة نداء النكرة المقصودة بوضع أمثلة لها، وتوضيحها، فهي مثل: يا رجلُ أقبل. تريد معيَّنًا. ولا نكاد نعثر على تعريف حدي لها في كتب النحو القديمة، فكلها، بحسب اطلاعنا، تقدم هذا المفهوم من خلال وضع الأمثلة، على أننا وجدنا تعريفًا حديًا لها لدى بعض المحدثين؛ فعلى سبيل المثال، يقدم عباس حسن التعريف الآتي للمنادى النكرة المقصودة: "النكرة التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها، مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب"[8]. فالنكرة يزول إبهامها بقصد المتكلم، أي إنها تصير معرفة، ولولا هذا القصد لم تتعرف، ومن ثم عدها بعض النحويين النوع السابع في المعارف. قال في الكافية:

"فمضمر أعرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول متم

وذو أداة أو منادى عيِّنا أو ذو إضافة بها تبيَّنا".[9]

وتعريفها عند سيبويه كتعريف اسم الإشارة، يقول: "إذا قال: يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ، ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة".[10]

وهذا التعريف للنكرة المقصودة "عارض في النداء بسبب القصد والإقبال".[11]

أو كما يقول ابن يعيش: "وذلك أنك لما قصدت قصده، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون

---

[7] الجمل في النحو:81.

[8] حسن، عباس، النحو الوافي، ط15 (مصر: دار المعارف، د. ت) : 4/ 25.

[9] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1 (مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1982م) :1/ 222.

[10] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م) : 2/ 197.

[11] الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م) :3/ 21.

غيره"[12]. ويمثل ابن يعيش بقول الأعشى:

قالت هريرة لما جئتُ زائرَها ويلي عليكَ وويلي منكَ يا رجلُ

ويعلق: "لما أرادت رجلًا بعينه بناه على الضم"[13]. فالنكرة المقصودة مبنية على الضم، مثلها مثل المفرد العلم. على أن بعض النحويين قالوا: إن النكرة المقصودة تعرب إذا وصفت، قال الفراء: "والعرب إذَا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل، ويا راكبًا عَلَى البعير أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، أنشدني بعضهم:

يا سيّدًا ما أنت من سَيِّدٍ موطّأ الأعقابِ رَحْبِ الذراع

قوّال معروف وفعّاله نَحّار أُمَّات الرّبَاع الرِّتَاع".[14]

قال ابن مالك: "ويؤيد قول الفراء ما روي من قبل النبي– ﷺ– في سجوده: يا عظيمًا يرْجَى لكل عظيم".[15]

وفي الجمل في النحو: "والنصب من نداء النكرة الموصوفة قولهم: (يا رجلًا في الدار)، و(يا غلامًا ظريفًا)، ونصبت لأنك ناديت من لم تعرفه فوصفته بالظرف ونحوه" .[16]

وهذا الذي ذكره الفراء من كون النكرة الموصوفة تؤثر العرب نصبها، والخليل الذي سمى المنادى نكرة في مثل هذه الحالات، هو أحد مواضع الإشكال، ذلك أن المنادى في مثل هذه الحالات أدنى إلى الشبيه بالمضاف من بقائه على حاله (ضمن نوع النكرة المقصودة).

وبالعودة إلى الأثر: "يا عظيمًا يرْجَى لكل عظيم" يرى بعض النحاة أن جملة يرجى لكل عظيم ليست صفة "وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب كما في: يا طالعًا جبلًا"[17]. وسيأتي هذا مفصلًا ونحن نتقدم في هذا البحث.

ثانيًا– المنادى الشبيه بالمضاف:

يعرف المنادى الشبيه بالمضاف بأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه[18]. ويسمى أيضًا المطول أو الممطول .[19]

أما من أي ناحية يشبه المنادى الشبيه بالمضاف المنادى المضاف، فقد أجمل القول في ذلك ابن يعيش، قال: "ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأول عامل في الثاني، كما كان المضاف عاملًا في المضاف إليه.

فإن قيل: المضاف عامل في المضاف إليه الجر، وهذا عامل نصبًا، أو رفعًا، فقد اختلفا؛ قيل: الشيء إذا أشبه الشيء من جهة، فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة، لكان إياه، فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه.

الوجه الثاني: من المشابهة أن الاسم الأول مختص بالثاني، كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه، ألا ترى أن

---

[12] ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م) : 1/ 303.

[13] شرح المفصل لابن يعيش :1/ 303.

[14] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط1 (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت) :2/ 375.

[15] ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1 (د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م) :3/ 393.

[16] الجمل في النحو:80.

[17] الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م) :2/ 216.

[18] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ط5 (بيروت: دار الجيل، 1979م) : 2/ 14.

[19] الصنعاني، جمال الدين علي بن محمد، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، دراسة وتحقيق: محمد عبد الستار على أبو زيد، (الزقازيق: رسالة دكتوراه جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم اللغويات 2007م)، ص464.

قولنا: (يا ضاربا رجلا) أخص من قولنا: (يا ضاربًا).

الثالث: أن الاسم الثاني من تمام الأول، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف"[20]. والفكرة التي يلمع إليها ابن يعيش هنا أن الشبيه بالمضاف يشبه المنادى المضاف ليس في أن أولهما عمل في ثانيهما فحسب، بل ثمة وجهان آخران لهذا الشبه؛ أن الاسم الأول مختص بالثاني، وأن الثاني من تمام الأول.

ومع أن أكثر كتب النحو تذكر جزءًا يسيرًا من الحالات التي يجب أن تندرج ضمن المنادى الشبيه بالمضاف، فإن صاحب البرود الضافية، يجمل لنا حالات كثيرة تندرج تحت هذا النوع من النداء، تجدر الإشارة إليها هنا، ثم نفصل القول في كل حالة، يقول: "النوع الثاني: المُطَوَّل ويسمى الممطول – أيضًا – من مطلت الحديدة إذا طوّلتها، وهو ثلاثة أضرب:

الأول: كل اسمين، الأول منهما عامل في الثاني نحو: (يا طالعًا جبلًا)، و(يا رفيقًا بالعباد) و(يا عشرين رجلًا) ونحوه.

الثاني: المعطوف والمعطوف عليه، فإن كان علمًا فهو طويل، وينصب بكل حال نحو: أن تسمي بـ (ثلاثة وثلاثين)، وزعم أبو الحسن بن خروف أنه يبقى على ما نقل عنه من رفع أو نصب أو جر؛ وأما إن كان غير علم فقيل: يكون حكمه حكم المعطوف ولا يطول، فإن كان نحو: (ثلاثة وثلاثين) فهو نحو: (يا زيد وعمرو) إن كانت النكرة مقصودة، أو نحو: (يا رجلًا وغلامًا)، إن كان غير معين، وإن كان (الثلاثة والثلاثين) فنحو: (يا زيدُ أو يا رجلًا والحارث) وروي هذا عن الفارسي.

وقيل: يفصل فإن أردت جماعة هذه عدتها فالنصب، لأنه قد طال وصار كالاسم الواحد، كما تقول: (لا ثلاثة وثلاثين) فتنصب في باب (لا) كأنّ الأول طال بالثاني، والثاني طال بالأول، وإن أردت نداء كلٍ على حدة كان كالمعطوف.

الثالث: الموصوف والصفة، أما إن كان الموصوف نكرة فثلاثة مذاهب:

الأول: أنه يطول بها مطلقًا سواء كانت جملة أم مفردًا، وسواء ذكر الموصوف نحو: (يا رجلًا كريمًا) أو حذف نحو: (فيا رَاكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ...)، إذ تقديره: (يا رجلًا راكبًا)، وروى هذا عن الكوفيين، وروي عن الكسائي تجويز الوجهين الرفع والنصب.

الثاني: يشترط أن تكون الصفة جملة أو جارًا ومجرورًا، ومنه عندهم:

أيا شاعرًا لا شَاعِرَ اليومَ مِثْلَهُ.

وقوله:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرةً

وقوله:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

وقوله:

لَعَلَّك يَا تَيْسًا نزا في مَرِيرَة

وقوله:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعبى غَرِيبًا

وأما سائر التوابع من البدل والتأكيد وعطف البيان فلا يطول بها المتبوع؛ لأنها ليست مع متبوعها اسمًا لشيء واحد ك

---

[20] شرح المفصل لابن يعيش : 1/ 300-301.

(ثلاثة وثلاثين)، ولأن عطف البيان والتأكيد يأتيان بعد تمام المتبوع، والبدل استقلاله واضح".[21]

هذا الملخص الذي قدمه الصنعاني يجعل المنادى الشبيه بالمضاف: كل منادى الأول منهما عاملٌ في الثاني؛ والتركيب العطفي (النسق) في حال جرت به التسمية (لأنه، في هذه الحالة، سيصير علمًا، أي كالعلم المضاف)، أو نوديت به جماعة هذا عدتها (لأنه طال وصار شبيهًا بالاسم الواحد)، والمنادى الموصوف، ويستثني بقية التوابع كعطف البيان والتأكيد لأنهما يأتيان بعد تمام المتبوع والبدل لأنه مستقل. وأيًّا يكن، فالمعول عليه في جعل مثل هذه الحالات ضمن المنادى الشبيه بالمضاف هو الطول، وجعل الشيئين كالاسم الواحد، ولذلك، إذا أردنا، مثلًا، نداء المتعاطفين كلٍّ على حدة، فإننا نجعل المنادى كالمعطوف لانعدام ذلك الشرط الذي عولنا عليه، فمثل نداء (ثلاثة وثلاثين) بقصد نداء كلٍّ من المتعاطفين على حدة، يجوز البناء على الضم، كما ننادي: (يا زيد وعمرو)، ويجوز إعرابهما إذا لم نقصد نداءَ معينٍ، كما ننادي: (يا رجلًا وغلامًا) على افتراض إجازة نداء غير المعين، لأن بعض العلماء لا يجيز مثل هذا الاستعمال، كما سبقت الإشارة.

هذه المقدمة تصل بنا إلى أن المنادى الشبيه بالمضاف أنواع أوسع مما بات مستقرًّا ومشهورًا لدى بعض الدارسين، ويندرج تحته صور كثيرة يعدها بعض النحويين ضمن النكرة المقصودة، وسنناقش هذه الصور على النحو الآتي:

أولًا– المنادى المنعوت:

نلمع في البدء إلى أن ابن مالك لا يعد المنادى الموصوف من الشبيه بالمضاف، فإنه يقول: "يبنى المنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كان يرفع به لو لم يناد، إن كان ذا تعريف مستدام أو حادث بقصد وإقبال، غير مجرور باللام، ولا عامل فيما بعده، ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق، ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال"[22]. فهو يشترط في المنادى المستحق للبناء: "كون المنادى غير مجرور بلام الجر، وكونه غير عامل فيما بعده. ولا مكمَّلًا قبل النداء بعطف نسق، فخرج باستثناء المجرور باللام المستغاث نحو: (ياالله للمسلمين)، والمتعجب منه نحو: (يا للعبر)، و(يا للآيات). وباستثناء العامل فيما بعده المضاف نحو: (يا ذا الجلال والإكرام)، والشبيه به نحو: (يا عظيمًا فضله)، و(يا لطيفًا بالعباد)، و(يا عشرين رجلًا). وباستثناء المكمل قبل النداء بعطف النسق نحو: (يا زيدًا وعمرًا)، في المسمى بهما"[23]. ويتضح مما يقدمه ابن مالك هنا أن المنادى المنعوت لا يدخل ضمن الشبيه بالمضاف، وأنه يجوز فيه الإعراب، ويفهم من كلامه أن المنادى المنعوت الأصل فيه أنه مبني، ويجوز نصبه إذا وصف.

ونقل ابن عصفور عن بعض النحويين، ولم يسمّهم، قولهم أن ما جاء من نداء منعوت منصوبًا، فإنما نصب للضرورة الشعرية[24]. وهذا غير صحيح؛ لأنه لو كان ضرورة لوزن الشعر لنُوِّن بالرفع، وبعض هذه الشواهد يستقيم الوزن فيها مع عدم التنوين، مثل: فيا راكبًا إما عرضت فبلغن... البيت، وثمة شواهد نثرية. ويعترض ابن عصفور على طول النكرة بصفتها، فيقول "وزعم بعض النحويين أن النكرة قد تطول بصفتها، وذلك باطل، لأنه لو كان الأمر كذلك للزم أن لا تبنى المعرفة إذا وصفت"[25]. وهو يقصد نحو: (يا سعيدُ الفاضلُ). وهذا اعتراض سيأتي مناقشته. على أنه يمكن إدخال مثل هذا أيضًا في الشبيه بالمضاف إذا وصف قبل النداء. وسيأتي هذا.

والذي يذهب إليه هذا البحث هو أن المنادى النكرة المنعوت يدخل ضمن المنادى الشبيه بالمضاف إذا كان النعت

---

[21] البرود الضافية والعقود الصافية: 463–467.

[22] شرح التسهيل لابن مالك:3/ 391.

[23] شرح التسهيل: 3/ 392.

[24] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير) تحقيق: د.صاحب أبو جناح، 1402هـ1982م (بغداد: مطابع دار الكتب للطباعة والنشر– جامعة الموصل) : 2/ 83–84.

[25] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 2/ 82.

قبل تسلط النداء عليه. ويسمي القدماء هذا النوع من النداء بـ "المنادى المطوَّل أو الممطول، وهو طول بعمل أو عطف نحو: يا عظيمًا فضله ويا راحمًا عبده ويا لطيفًا بالعباد، ونحو: يا ثلاثةً وثلاثين اسم رجل"[26]. وسيبويه صاحب أقدم مدونة نحوية وصلت إلينا ينص بوضوح على أن المنادى النكرة الموصوفة تدخل ضمن المنادى الشبيه بالمضاف، يقول: "نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف" ويورد بعض الشواهد، مثل بيت ذي الرمة:

أَدَارًا بحُزوى هِجْتِ للعين عَبرةً فماءُ الهَوَى يرفَضُّ أَو يترقْرَق

وبيت توبة بن الحُميّر:

لعَلَّكَ يا تَيْسًا نَزَا في مريرةٍ مُعذّبُ لَيْلَى أَنْ تَراني أزورُها

وبيت عبد يغوث:

فيا راكبًا إمّا عرَضْتَ فبلّغنَ ندامايَ من نجرانَ أنْ لا تلاقيا".[27]

ويتضح من كلام سيبويه والأمثلة التي أوردها أن المنادى النكرة المنعوت يشبه المنادى المضاف فهو، كما قال، بمنزلة المضاف، سواء كان النعت مفردًا أو جملة أو شبه جملة، وسواء ذكر المنعوت أم حذف، وسواء كانت النكرة مقصودة أم غير مقصودة، وقد جاءت أمثلته تؤكد هذا الاستنتاج، فالبيت الأول منعوت بالمفرد في البنية العميقة؛ أي يا دارًا كائنة بحزوى، ويمكن أن نقدر النعت هنا جملة؛ أي تكون بحزوى أو نحو ذلك، والبيت الثاني نعت بجملة (نزا). وأما الثالث فقد نعت بالمفرد أيضًا، ولكن المنعوت حذف، فكأن البناء العميق للتركيب هو: فيا رجلًا راكبًا.

ومن ثم فلا ضرورة لاشتراط بعض النحويين أن يكون النعت جملة لاستحقاق هذا الحكم. ويقرر سيبويه[28] أنه إذا كانت الجملة التي بعد المنادى استئنافًا، بقي المنادى على أصله من البناء على الضم، ويورد قول الطرماح:

يا دارُ أَقْوَت بعد أصرامها عامًا وما يعنيك من عامها

ويقرر أن ترك التنوين (الإعراب) في المنادى "دار" إنما هو بسبب أن الشاعر لم يشأ أن يجعل "أقوت" صفة للدار "فكأنه لما قال: يا دار، أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال: إنها أقوت. وإنما أردت بهذا أن تعلم أن (أقوت) ليس بصفة، ومثل ذلك، كما قال، قول الأحوص:

يا دارُ حَسَّرَها البَلى تحسيرا وَسَفَتْ عليها الرّيحُ بَعدَك مُورا".([29])

ويرجح ذلك أيضًا جهة أخرى هي "أن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل"[30]. ويشير الشاطبي أيضًا إلى هذا، فيقول: "ويرشح هذا احتياج النكرة إلى الصفة التي تبينها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد، على حد (المضاف والمضاف إليه)"[31]. ولكنه يشترط أن يكون الوصف قبل عملية النداء[32]. وسيأتي مناقشة ذلك لاحقًا. والخضري يرى ذلك أيضًا، كما سيأتي.

وبالعودة إلى المثال: (فيا راكبًا إما عرضت فبلغن)، تجدر الإشارة إلى أن بعض النحويين عدّوه من المنادى النكرة

---

[26] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1 (د.م: دار الفكر العربي) : 2/ 1062.

[27] الكتاب: 2/ 200-201.

[28] ينظر: الكتاب: 2/ 201.

[29] نفسه.

[30] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 2/ 181.

[31] الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط1 (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007م) : 5/266.

[32] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:5/266.

غير المقصودة، فابن يعيش، مثلًا يورد هذا البيت، ويعلق عليه بالقول: "فالشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد قصد راكب بعينه، إنما أراد راكبًا من الركبان يبلِّغ خبره، ولو أراد راكبًا بعينه لبناه على الضم"[33]. وهذا صحيح، فالشاعر لا ينادي راكبًا بعينه، غير أن المنادى النكرة الموصوف يُعرَب، ولاسيما إذا كان الوصف سابقًا عملية النداء لأنه حينئذٍ يصير كالكلمة الواحدة أو كالعامل مع معموله في شدة التعلق؛ ومن ثم فهو أدنى إلى المنادى الشبيه بالمضاف، سواء كان نكرة مقصودة أم غير مقصودة. وقد ألمعنا، قبل قليل، إلى أن سيبويه أورده ضمن ما هو بمنزلة المضاف. على أن اشتراط البعض أو تحديده لأي النوعين من المنادى النكرة يدخل في المنادى الشبيه بالمضاف منشؤه فيما أرجح المعيارية الصارمة أي الحفاظ على القاعدة أو على نوع معين تواضعوا عليه، واستقر في ذهنية النحويين هو النكرة غير المقصودة، فإذا نحن عددناها داخلة في المنادى الشبيه بالمضاف صار لدينا ثلاثة أنواع رئيسة ومطردة من النداء، هي: المنادى المفرد وحكمه البناء، والمنادى المضاف وحكمه الإعراب/ النصب، والمنادى الشبيه بالمضاف وحكمه الإعراب/ النصب أيضًا؛ وثمة نوع رابع يتأرجح بين المنادى النكرة المقصودة، والمنادى الشبيه بالمضاف؛ ومن ثم فهو يتأرجح بين البناء والإعراب.

على أن تجويز الفراء بناء نحو: (يا رجلًا كريمًا)، يمكن أن يُخرَّج على أن الصفة حادثة بعد النداء، أي إنها لم تسبقه، وشرط الإلحاق بالشبيه بالمضاف هنا هو أن الوصف يسبق عملية النداء. وإلى هذا يذهب خالد الأزهري، يقول: "وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت، إذا كان المنعوت مفردًا نكرة مقصودة، فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها، حكى الفراء: (يا رجلًا كريمًا أقبل). ووجهه أن يحتمل أن يكون نقل إلى النداء موصوفًا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية، وتعريف القصد لا يقدح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معًا، لا على الموصوف وحده"[34]. ومثله ما ذكره ابن مالك، نقلا عن الفراء، من قول بعض العرب: (يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتم)[35]. على أن هذا الاستعمال الأخير له توجيه آخر، هو أن نجعل الجار والمجرور متعلقًا بالفعل "تهتم"([36])، وليس بالمنادى، فيبقى على أصله من كونه نكرة مقصودة. وتشبه هذه الحالة حالة الجملة الاستئنافية التي ترد بعد المنادى في رأي سيبويه، وهي التي ألمعنا إليها قبلُ، كأن المتحدث هنا قال: يا مهتم، ثم سكت قليلًا، واستأنف بعد ذلك: بأمرنا لا تهتم! ولهذا يمكن أن نضع فاصلة بعد (يا مهتم)، هكذا: يا مهتمُّ، بأمرنا لا تهتم! وما نقل أنه سمع عن العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ[37]، فمحمول على أن الخبيث هنا بدل من فاسق، وليس نعتًا. أو لعل هذا مستوى من الكلام عاديٌّ، وليس من اللغة العالية.

ويعلل الأزهري عدم انطباق هذا الحكم في حالة المنادى المفرد العلم، نحو: (يا زيد الفاضل) بأن "حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها".[38]

ويضع اعتراضًا آخر ويرد عليه، ونصه: "فإن قيل: لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبًا لا راجحًا. أجيب بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته، وعند ذلك لا بد من النصب، وتارة يرد على الاسم غير موصوف، فلا بد من البناء على الضم، لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف، فلما اختلف

---

[33] شرح المفصل لابن يعيش:1/302.

[34] شرح التصريح على التوضيح:2/ 215.

[35] شرح التسهيل لابن مالك:3/ 393.

[36]) ينظر نفسه.

[37] الكتاب:2/199.

[38] شرح التصريح على التوضيح:2/215.

المدركان جاز الوجهان"[39]. فالأزهري هنا يفرق بين حالتين للمركب الوصفي حين النداء، الحالة الأولى أن النداء ينصب على الموصوف وصفته، وهنا يجب النصب، وتارة يرد على الموصوف دون صفته، وهنا يجب البناء على الضم. وقوله: إن النداء يرد على الوصف وصفته، هو ما يعبر عنه هذا البحث بالقول إن النداء مسلط عليهما.

والأزهري هنا يضع شرطًا معياريًّا آخر لعد المنادى الموصوف من الشبيه بالمضاف، وهو أنه يجب أن يكون الوصف قبل النداء، وهو ما ألمع إليه الخضري أيضًا في حاشيته بالقول: "فإن وصفت بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذٍ مفردة مقصودة"[40]، والشاطبي الذي ألمعنا إليه قبلُ. ومن المحدثين عباس حسن، فقد اشترط للنصب في مثل هذه المسألة أن يكون الوصف قبل النداء. "فإن دلت قرينة واضحة –أي قرينة؛ لفظية، أو غير لفظية– على أنها كانت قبله موصوفة بنعت مفرد، أو غير مفرد؛ فالأغلب الحكم بوجوب نصبها مباشرة؛ إذ قد اتصل بها شيء تمَّم معناها، ولم تقتصر على لفظها وحده، فدخل عليها النداء وهي متصلة بما يتمِّمها، وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف، وهو واجب النصب، مثال هذا أن تخاطب: "شاهدتك من بعيد قادمًا علينا، ويبدو أنك رجل غريب. فيا رجلًا غريبًا ستكون بيننا عزيزًا"[41]. يعزز هذا الشرط أن بعض العلماء لم يجز نداء النكرة غير المقبل عليها، وهذا يعني أن هؤلاء يشترطون أن تكون النكرة مقيدة بالوصف مثلًا، فالكوفيون مثلًا يرون أن النكرة غير المقصودة لا تكون إلا موصوفة، مثل: (يا رجلًا ذاهبًا)، أو صفة في الأصل حذف موصوفها، مثل: يا ذاهبًا[42]. ويذهب البصريون إلى أن النكرة الموصوفة، يجب نصبها قصدت واحدًا بعينه أو لا.[43] على أن هذا مشروط عند البصريين بكون الصفة جملة، كما سبقت الإشارة.

وعدّ المنادى الموصوف بالجملة أو بالظرف من الشبيه بالمضاف هو رأي الرضي أيضًا، الذي يقول: "وإما نعت هو جملة أو ظرف، نحو قولك: يا حليمًا لا يعجل، ويا جوادًا لا يبخل، قال:

أيا شاعرًا لا شاعرَ اليومَ مِثْلَهُ جريرٌ ولكنْ في كُليبٍ تَوَاضُعُ

وقال:

أعبدًا حل في شعبي غريبًا ألوما لا أبالك واغترابا

وقال:

أدارًا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفَضُّ أو يترقرق

وقال:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فكل هذا مضارع للمضاف، سواء جعلته علما أو لا".[44]

وبعضهم يدخل في هذا نداء الاسم المنعوت بابن، فـ"إنْ نعت الاسم المفرد بابن فلان، أو ابن أبي فلان، وذكرت اسمه الغالب عليه وأضفته إلى اسم أبيه أو كنيته فإن الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا ينفك منه، ونصب لطوله،

---

[39] شرح التصريح على التوضيح:215/2. وينظر أيضًا: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 269/5.

[40] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:2/ 181.

[41] النحو الوافي: 28/4.

[42] ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط1 (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ) :7/ 3544.

[43] ارتشاف الضرب من لسان العرب:4/ 2183–2184.

[44] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، د.ط، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1975م) :1/ 356.

تقول: (يا زيدَ بنَ عمرو)، كأنك قلت: (يا زيد عمرو)، فجعلت زيدًا وابنًا بمنزلة اسم واحد ولا تنون زيدًا"[45]. وبصرف النظر عن حقيقة هذا، وسواء كان الفتح منشؤها الإتباع، أي إتباعُ حركةِ زيد لحركة ابن، وهذا غريب كما يقول ابن يعيش "لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وها هنا قد تبع الموصوف الصفة. والعلة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد؛ إذ كل إنسان معزو إلى أبيه علمًا كان أو كنية أو لقبًا، فيوصف بذلك، فجعلا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر"[46]، أو كانت حركة إعراب، فإن هذا البحث يتفق مع هذا الرأي في حال جعل العلم وصفته (ابن) كالاسم الواحد، وسلط النداء عليهما جميعًا؛ ولاسيما أن الوصف سابق على النداء. وسيبويه يعلل نصب زيد في مثل هذه الحالة (يا زيد بنَ عمرو) بأنه جعله مع الصفة بمنزلة الاسم الواحد. وأما من رفع المنادى في مثل هذه الحالة فإنه لا يجعله اسمًا واحدًا .[47]

ويلاحظ أن الصفة هنا منصوبة دائمًا، إلا ما روي عن ابن خالويه أن الأخفش حكى: "يا زيد بنُ عمرو" بضم النون. وهو من الشاذ الذي لا يلتفت إليه[48]. على أن الشاطبي يقول: إن اشتراط أن يكون الوصف بـ (ابن) بين علمين أو كنيتين، "إنما هو في القياس وعلى رأي البصريين؛ فقد قالوا: يا فلانُ ابنَ فلان، وليس الاسم واقعًا بين علمين، ويا سيدُ ابنَ سيد ويا ضُلُّ ابنَ ضُلٍّ"[49]. وما أشبه هذا من المدح، ولم ينصبوا المنادى هنا لقلة الاستعمال، بعكس نداء العلم الموصوف بابن، فإن هذا يكثر فتحه لكثرة الاستعمال.[50]

أزيد من ذلك، نقل عن الكوفيين جواز فتح المنادى الموصوف بغير (ابن)[51]، نحو: (يا زيدَ الكريمَ)، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدى بأجودَ منكَ يا عمرَ الجوادا

وقد قال الشاطبي إن هذا من الشاذ الذي لا يعتدّ به[52]. غير أن الحكم بشذوذ هذا البيت لا يلغي فرضية أن هذا مستعمل عند العرب، فمجرد ورود بيت في عصور الاحتجاج يعد وثيقة لغوية وتاريخية على هذا الحكم تكفي للقول إن هذا مستعمل عندهم، غير أن له تفسيرًا آخر، فقد قيل: إن الأصل فيه (عمرا)، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الراء مفتوحة، وهذا لا يجيزه سيبويه لأنه ليس ندبة ولا استغاثة ولا تعجبًا، وأجازه غيره في كل منادى لمد الصوت[53] وثمة تفسير آخر، وهو أن نجعل الفتح للإتباع؛ أي إن فتح راء عمر إتباعًا للصفة في إحدى حالتيها في مثل هذا الموضع، لأن وصف المنادى المفرد العلم يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة الموضع[54]. تمامًا كما حدث في نداء الموصوف بابن الذي أشرنا إليه آنفًا. أو أن "عمر الجوادا" موصوف قبل النداء، والشيء إذا كان موصوفًا قبل النداء دخل في الشبيه بالمضاف اتفاقًا، سواء كان علمًا أم غير علم. وهذا يشبه فيما لو سمينا رجلًا (زيدًا وعمرًا) لأننا في النداء، سنقول هكذا: (يا زيدًا وعمرًا). والشاطبي نفسه، يحاجج بجواز (يا زيدًا العاقل) على هذا النحو: "لأن قصدك إلى نداء (زيد العاقل) كقصدك إلى

---

[45] ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت) :1/ 345.

[46] شرح المفصل لابن يعيش:1/ 331.

[47] الكتاب:2/213-214.

[48] شرح الكافية الشافية لابن مالك:3/1312.

[49] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:5/277.

[50] شرح التسهيل لابن مالك:3/394.

[51] شرح التسهيل:3/ 394.

[52] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:5/278.

[53] شرح التسهيل لابن مالك:3/ 394.

[54] ينظر على سبيل المثال: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:5/300.

نداء (رجل عاقل)، فكما تقول: يا رجلًا عاقلًا، كذلك تقول: (يا زيدًا العاقل)، ويكون الفرق بينه وبين (يا زيد العاقل) أنك في هذا وصفت ما كان منادى، وفي مسألتنا وصفت غير منادى، لكنك نقلته إلى النداء موصوفا، فأشبه العامل والمعمول كالنكرة الموصوفة" .[55]

ومما هو جدير بالتنبه إليه هنا أن نصب المنادى الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين، وأجاز البغداديون: النصب من دون تنوين، وأجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: "لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت" .[56]

وجماع القول في هذا المحور أن المنادى المنعوت يدخل ضمن المنادى الشبيه بالمضاف إذا وصف قبل عملية النداء. ويستثنى من ذلك نداء العلم الموصوف إذا كان الوصف تاليًا للنداء، أما إذا كان الوصف سابقًا، فيرجح الباحثان دخوله في الشبيه بالمضاف أيضًا، نحو: (يا زيدًا الفاضلَ)، ومثله المنادى العلم إذا وصف بكلمة (ابن)، نحو: (يا زيد بن عمرو)، وجعل النعت والمنعوت كالكلمة الواحدة وسلط النداء عليهما جميعًا.

ثانيًا– المنادى المعطوف:

المقصود بالعطف هنا عطف النسق، مثل: (يا ثلاثة وثلاثين). وهو من المنادى الشبيه بالمضاف، ويُلتَمس من عبارة سيبويه أن مثل هذا النوع يدخل ضمن الشبيه بالمضاف، والشرط الوحيد الذي يضعه هو ألا يكون أحد الجزأين مقصودًا في النداء وحده. وهذا يعني أن واو الجمع بين المتعاطفين، في حال النداء، لا تكفي لجعل المتعاطفين اسمًا واحدًا حتى يدخل مثلهما ضمن المنادى الشبيه بالمضاف. وبوب سيبويه بابًا سماه: "باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو وذلك قولك: (واثلاثة وثلاثيناه). وإن لم تندب قلت: (يا ثلاثة وثلاثين)، كأنك قلت: (يا ضاربًا رجلًا)"[57]. فالفكرة التي يصدر عنها سيبويه هي أن الاسمين بمنزلة الاسم الواحد الممطول، فآخر الاسمين وهو المعطوف مضموم إلى الأول بالواو. وسيبويه، بعد ذلك، يزيد الأمر وضوحًا فيما يشبه الاستدراك، فالمركب العطفي لا بدّ ألا يكون أحد الجزأين فيه مقصودًا بالنداء وحده، بل لا بد من نداء التركيب كله. يقول: "وليس هذا بمنزلة قولك: (يا زيدُ وعمرو)، لأنك حين قلت: (يا زيدُ وعمرو) جمعت بين اسمين كلُ واحد منهما مفرد يُتوهّم على حياله، وإذا قلت: (يا ثلاثة وثلاثين) فلم تُفرد (الثلاثة من الثلاثين) لتُتوهّم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة. ألا ترى أنك تقول: (يا زيدُ ويا عمرو)، ولا تقول: (يا ثلاثة ويا ثلاثون)، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله، فصار بمنزلة قولك: (ثلاثة عشر)، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها. ولزمها النصب كما لزم (يا ضاربًا رجلًا)، حين طال الكلام"[58]. وهكذا يقدم لنا سيبويه هذا الحكم مشروطًا بألا يكون كل جزء منهما مقصودًا على حياله بالنداء؛ ولذلك لا يجوز دخول "يا" النداء على الجزء الثاني، في هذه الحالة، لأنه صار شبيهًا بتركيب ثلاثة عشر في شدة الارتباط وعدم جواز إدخال شيء بين "ثلاثة" و"عشرة" في حال تركيبهما. ويشفع ذلك ببرهان، هو أنه كما لا يجوز دخول "يا" على "يا عمرو" في: (يا زيد ويا عمرو)، إلا إذا قصدنا نداء كل واحد على حياله، فكذلك هنا، الفكرة هنا هي فكرة الارتباط الشديد بين المتعاطفين وجعلهما شيئًا واحدًا. ويفصل المبرد هذه المسألة على هذا النحو: "وكذلك إن سميت رجلًا ثلاثة وثلاثين لقلت: (يا ثلاثة وثلاثين أقبل)، وليس بمنزلة قولك للجماعة: (يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا)، لأنك أردت يا أيها الثلاثة

---

[55] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:269/5.

[56] الأنصاري، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6 (دمشق: دار الفكر، 1985م) : 515.

[57] الكتاب:228/2.

[58] الكتاب:228/2.

ويا أيها الثلاثون"[59]. وفي هذه الإلماعة من المبرد ليس ثمة إضافة على ما قاله سيبويه. غير أن المبرد ينص على أن هذا الحكم فيما لو سمينا بهذا العدد، لأن هذا التركيب يصير علمًا على شخص.

غير أن أبا حيان ينقل عن بعض العلماء أنهم يجيزون تكرار "يا" في الثلاثين حال العلمية .[60]

أما إذا نادينا جماعة معينة عددها ثلاثة وثلاثون ونحوه، فإن الأول يضم، ويعرف الثاني مع رفعه أو نصبه، (يا ثلاثة والثلاثون أو والثلاثين) [61]. وتعريف الثاني في هذه الحالة واجب "لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي (أل). ولم يكتف بحرف النداء لأنه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل"[62]. غير أن المبرد أجاز النداء في مثل هذه الحالة مع عدم تعريف الثاني (يا ثلاثة وثلاثون)، ويقيس ذلك على مثل "يا زيد والحارثُ والحارثَ، ولكنك أردت: يا من يقال له ثلاثة وثلاثون، فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين أو اسم يضم إليها فهو بمنزلة الإضافة، وكذلك لو سميت رجلًا بقولك: (زيد وعمرو)، لقلت: (يا زيدًا وعمرًا أقبل)" .[63]

ويقدم ناظر الجيش تفسيرًا آخَرَ هو: أنه في حال التسمية بهذا المركب نحن ننادي بعد عملية التسمية بخلاف نداء الجماعة فـ"عطف النسق في المسألة الأولى [في حال التسمية به] وجد قبل النداء فكان الثاني من تمام الأول، وأما في الثانية فليس كذلك إنما وجد حال النداء فهو منفصل عنه، أي ليس من تمامه، ولا يطول المنادى بمعموله إلّا إذا كان المعمول ملفوظًا به"[64]. ومن تفريعات هذه المسألة أننا لو عطفنا على الاسم المنادى، نحو: (يا ذاهب وزيد) التزمنا البناء على الضم، بخلاف العطف على الضمير المستكن في (ذاهب) فإنه يجب النصب: "يا ذاهبًا وزيد، تريد يا ذاهبًا هو وزيد، وصار مطولًا، لأنه عامل في (زيد) بوساطة حرف العطف، ولو قلت: (يا مشتركًا وزيد)، لم يكن في مشترك إلا النصب"[65]. ونعود مرة ثانية إلى علة العامل والمعمول التي يلح عليها النحاة كثيرًا في مفهوم المنادى الشبيه بالمضاف.

أما إذا كانت غير معينة فتنصب أيضًا، أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب .[66]والذي نراه أقرب إلى الصواب هو أن المنادى في هذه الحالة أدنى إلى الشبيه بالمضاف منه إلى النكرة غير المقصودة، لأن النداء مسلط على المعطوف والمعطوف عليه معًا فكان كل منهما كالاسم الواحد، ولأن نداء النكرة غير المقصودة غير جائز، لدى فريق من العلماء في الأقل. كذلك إذا كانت الجماعة معينة، ونوديت بعددها، وسلط النداء على المتعاطفين فإنه يدخل في الشبيه بالمضاف أيضًا لأن الاسم قد طول وصار كالشيء الواحد. وهو قول لبعض العلماء، كما سبقت الإشارة، ويتفق هذا البحث معه .[67]

ويجمل لنا خالد الأزهري هذه المسألة، وينقل لنا الإجماع في أن مثل هذا التركيب إذا سمي به فيجب "نصبهما للطول بلا خلاف أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول، (أين الرابط؟) التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفًا ومعطوفًا عليه، هو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر، فأشبه ضاربًا زيدًا. وأما نصب "ثلاثين" فبالعطف على "ثلاثة". "ويمتنع إدخال" "يا" على "ثلاثين" لأنه

---

[59] المقتضب:4/224-225. وينظر أيضا: الأصول في النحو: 1/ 344-345.

[60] ارتشاف الضرب:4/2187.

[61] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:4/15.

[62] الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م) 3/208.

[63] المقتضب:4/225.

[64] شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد":7/3543.

[65] ارتشاف الضرب:4/2187.

[66] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/214.

[67] ()عند نقل كلام جمال الدين، صاحب البرود الضافية والعقود الصافية.

الجزء الثاني من العلم، فأشبه "شمس" من عبد شمس، و"يا" لا تدخل عليه، "خلافًا لبعضهم" في إجازة ذلك، لتخلف المشبه في بعض الأحكام عن المشبه به"[68]. ولكن الأزهري لم يقل ولم ينقل لنا الحكم الذي ينبغي أن يعامل معه الجزءان في مثل هذه الحالة ووفقًا لهذا الرأي الأخير، هل يبقيا معربين أو مبنيين استصحابًا للأصل. ويبدو أنهما يبقيان على الأصل لانعدام السبب الكافي؛ فمع أنهما علم مسمى به فإن ياء النداء أضعفت تماسكهما وطولهما، وأيضًا صار كل جزء منهما منادى على حياله.

ونخلص من هذا إلى أن نداء المعطوف والمعطوف عليه (نحو يا ثلاثة وثلاثين)، إذا سمينا به شخصًا أو نادينا جماعة بهذا العدد، وجعلناه كالعلم عليها، وسلطنا النداء على تركيب العطف أي على المتعاطفين معًا ألحقناه بالشبيه بالمضاف لأنه أصبح اسمًا ممطولًا. كذلك، إذا نادينا به جماعة غير معينة وسلطنا النداء على التركيب كله، أو عطفنا على الضمير المستكن فإنه أدنى إلى المنادى الشبيه بالمضاف. أما إذا نادينا جماعة معينة بـ (يا ثلاثة وثلاثين)، ولم نسلط النداء على التركيب كله (تركيب العطف) فيجب بناء الأول؛ أما الثاني فيجوز تعريفه أو عدم تعريفه على الخلاف الذي أومأنا إليه قبل قليل. وفي حالة تعريف المعطوف يجوز رفعه أو نصبه. ووفقًا للرأي القائل بجواز دخول ياء النداء على المعطوف في حال التسمية به بالمركب العطفي يبدو أن المتعاطِفَين يبقيان على الأصل، أي مبنيين لانعدام السبب الكافي؛ فمع أنهما علم مسمى به فإن ياء النداء أضعفت تماسكهما وطولهما، وأيضًا صار كل جزء منهما منادى على حياله.

ثالثًا– نداء المميز:

نداء نحو: (عشرين رجلًا)، يدخل في الشبيه بالمضاف دائمًا، يقول سيبويه: "و(يا عشرين رجلا) كقولك: (يا ضاربًا رجلًا) "[69]، لأن المميز، في هذا النوع، عامل في التمييز على الصحيح[70]، فهو مثل: (يا طالعًا جبلًا). وسبقت الإشارة إلى هذا الرأي عند إيراد كلام صاحب البرود الضافية عن المنادى الشبيه بالمضاف. وهذا رأي ابن مالك، كما سبقت الإشارة أيضًا. والأصل في هذا التمييز، كما يفهم من كلام جمهور النحويين، هو أن يكون مجرورًا بـ(من) الدالة على الجنس، أو الإضافة[71]. ولذا لا يجوز تقديم التمييز، في مثل هذه الحالة، على المميز[72]. ونستطيع القول أيضًا إن من أسباب دخول التمييز في الشبيه بالمضاف هو أن التمييز إزالة لإبهام أو غموض المميز، وهذه علاقة يكتمل أو يتضح بها المعنى، فلولا التمييز لما اتضح المعنى كله.

رابعًا– نداء صاحب الحال:

ألمعنا، فيما مضى من هذا البحث، إلى رأي بعض النحاة في الوظيفة النحوية لـ "يرجى" في: (يا عظيمًا يرجى لكل عظيم)، وأن هذه الجملة (يرجى) في موضع النصب على الحال من الضمير المستتر في الوصف (عظيمًا)، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب، كما في (يا طالعًا جبلًا). ويرجح الحالية هنا أن المنادى في مثل: (يا عظيمًا يرجى...) صار معرفة بالقصد والجمل بعد المعارف (ولا سيما المعارف المحضة) أحوال، كما هو مقرر في كتب النحو.

---

[68] شرح التصريح على التوضيح:214/2.

[69] الكتاب:203/2.

[70] لمعرفة الخلاف في ناصب التمييز، ينظر: الشمسان، أبو أوس، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في نمط التقعيد، الموقع الرسمي للشمسان، **https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/tmym**.
ص34–36.

[71] الشمسان، أبو أوس، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في نمط التقعيد، ص36، الموقع الرسمي للشمسان، **https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/tmym**.

[72] الأصول في النحو : 2 /229.

والحقيقة أن لهذا الرأي حظًّا من النظر، وحريٌّ أن يكون صاحب الحال المنادى أيضًا ضمن المنادى الشبيه بالمضاف. جاء في حاشية الخضري وهو يعدد ما يدخل في نداء الشبيه بالمضاف: "وكذا: (يا غافلًا والموت يطلبه)، إن جعلت الجملة حالًا من الضمير في غافلًا أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كـ(يا ثلاثة وثلاثين)"[73]. على أن ثمة علاقة معنوية كبيرة بين الحال وصاحبها هي علاقة الملابسة، والملابسة "قرينة معنوية على إفادة معنى "الحال" بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها"[74] أي إن الحال تتمم معنى صاحبها بإبراز هيئته أو تبيينه أو تأكيده مما هو مفصل في كتب النحو؛ وهذا معنى من المعاني المتصلة بالشبيه بالمضاف، والحال هنا تتمم معنى صاحبها.

وبالعودة إلى القول: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم" يرى بعض النحاة أن جملة (يرجى لكل عظيم) ليست صفة "وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب كما في: يا طالعًا جبلًا"[75]. وهذا يعني أن المنادى الموصوف بالحال يدخل أيضًا ضمن الشبيه بالمضاف، وقد قيل إنه في نحو: (يا رجلًا كريمًا أقبل)، يحتمل أيضًا أن تكون رجلًا حالًا موطئة، وأن المنادى محذوف في البناء العميق للجملة، والتقدير: يا زيد رجلًا كريمًا أقبل .[76]

---

[73] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:181/2.

[74] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط6 (القاهرة: عالم الكتب، 2009م) : 198.

[75] شرح التصريح على التوضيح أو التصريح:216/2. وينظر تفصيل القول فيها في حاشية الصبان:3/ 138-139.

[76] شرح التصريح على التوضيح:216/2.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م).

الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م).

الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري، الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية، ط1 (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1990).

حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط6 (القاهرة: عالم الكتب، 2009م).

حسن، عباس، النحو الوافي، ط15 (مصر: دار المعارف، د. ت).

أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط2 (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2007م).

ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت).

سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م).

الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1 (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى،

الخاتمة

اتضح مما تقدم أن النحاة العرب، في الغالب الأعم، صدروا في أثناء مناقشتهم وإجرائهم لموضوع المنادى الشبيه بالمضاف من الأثر الإعرابي أو العامل والمعمول بالمعنى الضيق؛ أي الأثر الإعرابي الذي يحدثه العامل في المعمول، ولذا رأينا أمثلتهم، غالبًا، من ذلك النوع الذي يؤثر المنادى في ما بعده من الناحية الإعرابية، مع أنهم حددوا المنادى الشبيه

2007م).

الإستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، د. ط (ليبيا: جامعة قار يونس، 1975م).

الشمسان، أبو أوس، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في نمط التقعيد، ص36، الموقع الرسمي للشمسان، https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/tmym.

صالح، عبد الرحمن الحاج، البنى النحوية العربية (سلسلة علوم اللسان عند العرب)، د. ط، (الجزائر: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م).

الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م).

الصنعاني، جمال الدين علي بن محمد، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، دراسة وتحقيق: محمد عبد الستار على أبو زيد، (الزقازيق: رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، 2007م).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير) تحقيق: د.صاحب أبو جناح، 1402هـ1982م (بغداد: مطابع دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل).

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1 (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5 (د. م: د. ن، 1995م).

ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1 (مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1982م).

ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1 (د. م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م).

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، د.ت).

المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1 (د. م: دار الفكر العربي).

ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط1 (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ).

ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط5 (بيروت: دار الجيل، 1979م).

ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6 (دمشق: دار الفكر، 1985م).

ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م).

بالمضاف بأنه: كل ما اتصل به شيء من تمام معناه. وكان المتوقع أن يدخلوا ضمن هذه الوظيفة النحوية كل منادى له علاقة بما بعده، سواء كانت علاقة إعرابية أم علاقة أخرى غير أن هذا لم يحدث، خصوصًا إذا ما استثنينا بعض العلماء كالرضي والشاطبي والخضري، أولئك الذين التقطوا تلك الإشارة التي ألمع إليها سيبويه بهذا الخصوص، وبالتحديد عندما كان يناقش أمثلة من هذا النوع مشيرًا إلى أنه بمنزلة المضاف. وخلص البحث إلى:

أن المنادى المنعوت بالمفرد يدخل ضمن المنادى الشبيه بالمضاف إذا وصف قبل عملية النداء، أي إذا كان النعت سابقًا للنداء، ويبنى على الأصل (الضم أو ما ينوب عنه) إذا كان الوصف تاليًا للنداء؛ أما المنادى المنعوت بالجملة وشبهها فيرجح البحث دخوله في الشبيه بالمضاف من غير هذا الشرط. إن هذا الرأي يحافظ على اطراد بناء النكرة المقصودة في حال النداء بدلًا من الاضطرار إلى ذلك الاستثناء (النكرة المقصودة تبنى في حال النداء، ويستثنى من ذلك النكرة المقصودة إذا نعتت...) لما في هذا الرأي الأخير من تشتيت للذهن، وعدم اطراد للقاعدة. ولهذا فالبحث يحمل ما جوزه الفراء والبصريون من بناء نحو: (يا رجلًا كريمًا) على أن الصفة حادثة بعد النداء، أي إنها لم تسبقه، وشرط الإلحاق بالشبيه بالمضاف في هذه الحالة هو أن النعت يسبق عملية النداء. وأن نصب المنادى الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين، وأجاز البغداديون: النصب من دون تنوين، وأجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب.

يرجح البحث دخول العلم الموصوف، نحو (يا سعيدًا الفاضلَ) في المنادى الشبيه بالمضاف إذا كان الوصف سابقًا على النداء، وهو ما حاجج عنه الشاطبي، كما ألمعنا إلى ذلك. ويمكن أن يدخل في هذا الحكم أيضًا العلم المنادى الموصوف بكلمة (ابن)، نحو (يا زيدَ بنَ عمرو) في حال سلطنا النداء على العلم وصفته (ابن) وجعلناهما اسمًا واحدًا، بصرف النظر عن حقيقة حركة الفتح في (ابن).

أن نداء المعطوف والمعطوف عليه، نحو: (يا ثلاثة وثلاثين)، إذا سمينا به شخصًا أو نادينا جماعة بهذا العدد، وجعلناه كالعَلَم عليها، وسلطنا النداء على تركيب العطف، أي على المتعاطفين معًا يدخل أيضًا في الشبيه بالمضاف؛ لأنه أصبح اسمًا ممطولًا. كذلك، إذا نادينا به جماعة غير معينة، وسلطنا النداء على التركيب كله، أو عطفنا على الضمير المستكن فإنه أدنى إلى المنادى الشبيه بالمضاف. أما إذا نادينا جماعة معينة بـ(يا ثلاثة وثلاثين) ونحو ذلك، ولم نسلط النداء على التركيب كله (تركيب العطف) فيجب بناء الأول؛ أما الثاني فيجوز تعريفه أو عدم تعريفه على الخلاف الذي أومأنا إليه فيما مضى من هذا البحث. وفي حالة تعريف المعطوف يجوز رفعه أو نصبه. ووفقًا للرأي القائل بجواز دخول ياء النداء على المعطوف في حال التسمية بالمركب العطفي يبدو أن المتعاطِفَين يبقيان على الأصل أي مبنيين لانعدام السبب الكافي؛ فمع أنهما علم مسمى به، فإن ياء النداء أضعفت تماسكهما وطولهما، وأيضًا صار كل جزء منهما منادى على حياله.

أن المنادى المتعلق به الحال، والمنادى المميز يدخلان أيضًا في الشبيه بالمضاف، ليس من زاوية العامل والمعمول فحسب، بل نستطيع أن نسوغ ذلك أيضًا بأن المنادى في هاتين الحالتين مطول بعلاقة معنوية، هما الملابسة في الحال، وإزالة الإبهام أو الغموض في التمييز، وهاتان العلاقتان مما تقوى بهما الصلة بين جزأي التركيب.